

هناك العديد من الازمات الاقتصادية التي هزت العالم منها

أزمة كورونا أزمات كثيرة عاشها العالم وعانى منها لكنها لم تكن فى قسوة وضراوة الأزمة التى نعيشها مع كورونا. فى الأزمات السابقة كان العالم يعانى منها إما صحيا كما فى أزمات الأوبئة، أو اقتصاديا كما فى الكساد الكبير عام ١٩٣٣، أما أزمة كورونا فتختلف فى أنها جمعت بين الإثنين المعاناة الصحية إلى حد الموت والمعاناة الاقتصادية التى هبت كعاصفة اجتاحت العالم وأوقفت لأول مرة فى التاريخ وفى كل العالم فى وقت واحد نشاط السياحة والسفر بين دول العالم والمطاعم والمشتريات مما أدى إلى إفلاس كثير من المؤسسات وتسجيل المتعطلين رقما قياسيا.

وقبل أزمة كورونا عاش العالم قبل ١٢ سنة فى عام ٢٠٠٨ ما عرف باسم «الركود العظيم» على اسم أزمة «الكساد العظيم» التى عرفها العالم عام ١٩٣٣ واستمرت حتى جاءت الحرب العالمية الثانية ومدت يد الإنقاذ إلى الولايات المتحدة التى بدأت فيها الأزمات عام ٢٠٠٨ وقبل ذلك عام ١٩٣٣.

والركود ليس مثل الكساد فالأول يعنى انكماش الاقتصاد على مدى أشهر متتالية، أما الكساد فيعنى تدهور الاقتصاد بما يجعله يستمر عدة سنوات. الكساد سقوط من القمة إلى القاع وقد استمر عشر سنوات على الأقل فى عام ١٩٣٣. أما ما حدث فى عام ٢٠٠٨ فقد كان نتيجة قيام البنوك بتقديم تسهيلات مصرفية كبيرة لآلاف الأمريكيين الذين يعملون فى السوق العقارية، وهى السوق التى تعد من أسس الاقتصاد الأمريكى حيث يسهل على المواطن شراء بيت يسكنه ويفترض ثمنه من البنك ويسدده على أقساط لفترة طويلة. وفى الأصل أن يقوم البنك بالتثبت من وجود ضمانات تضمن قيام المقترض بسداد القرض، لكن الذى حدث أن البنوك أقبلت على تقديم ملايين القروض لأشخاص لا ضمانات لديهم ساعد عليها سياسة اقتصادية للدولة الأمريكية فى ذلك الوقت تخفض معدلات الفائدة وتغرق الأسواق بالدولارات مما شجع الأسر على الاقتراض بدون أن تتوفر لها الضمانات التى تضمن استمرار أدائها لأقساط القروض من ناحية ومن ناحية أخرى ضمان البنوك لحقوقها. وكان طبيعيا أن يأتى الوقت الذى تنكشف فيه السوق ويتوقف فيه المقترضون عن السداد ولا تجد البنوك ما يضمن حقوقهم فيكون الانهيار الذى حدث وأدى إلى إفلاس بنك «ليمان براذر» أكبر البنوك الأمريكية الذى كان يعمل فى مجال الإقراض العقارى.

أشعل انهيار هذا البنك العملاق فى سبتمبر ٢٠٠٨ شرارة الأزمة المالية التى امتدت عالميا بشكل مرعب بسبب ضخامة حجم أصوله التى تقارب ٧٠٠ مليار دولار، واتضح أن إدارة البنك ارتكبت أخطاء كارثية بجانب عمليات تلاعب فى البيانات المالية، مما أدى إلى تحمل البنك خسارة ضخمة أسقطته، وكشفت تلاعب الإدارة فى البيانات المالية التى كانت تعلنها. وأدى هذا إلى خلق حالة من الذعر لدى باقى البنوك أدت إلى توقفها عن منح القروض.

أدت الأزمة إلى نقص السيولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وقيام العديد من هذه المؤسسات بتجميد وإيقاف منح أى قروض جديدة خوفا من صعوبة استردادها، مما أدى إلى حالة انكماش اقتصادى حاد لم تتوقف آثاره فى أمريكا فقط بل امتد إلى أوروبا وآسيا ودول الخليج، وكانت نتيجته خسارة كبيرة لهذه الدول. إلا أن مصر نجت من آثار هذه الأزمة ومازلت أذكر الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد وهو يزهر فى ذلك الوقت بنجاة مصر بفضل السياسة الاقتصادية التى كانت تتبعها والتى كان بطرس أحد مهندسيها.

استمرت بالفعل آثار هذه الأزمة نحو سنتين قبل أن يتعافى منها الاقتصاد العالمى وتستعيد سوق العقارات نشاطها، ولكن على أسس أفضل، ووضع الرئيس الأمريكى السابق أوباما أسسا جديدة للإصلاح جاء بعده دونالد ترامب وأكمل عليها وحقق نتائج راح يتحدث عنها بفخر كبير خاصة مع اقتراب انتخابات الرئاسة فى نوفمبر القادم حتى أصبح مضمونا أنه سيكتسح هذه الانتخابات، ثم فجأة بدأت عاصفة كورونا التى التهمت الكثير من الثمار وبدأ الحديث عن تقصير ترامب فى علاج الأزمة التى اتهم الصين بأنها كانت وراءها!. (للحديث بقية)